الورقة الأولى

آفاق التسوية للصراع العربي– الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية*

من يستمع إلى التصريحات والمقترحات الأمريكية والإسرائيلية المتلاحقة حول عملية السلام وحول فتح أفق سياسي جديد للسلام على أساس المبادرة العربية يكاد يصدق أن الأمور تجري في هذا الاتجاه.

ومن يستمع إلى التصريحات المتلاحقة حول المبادرة والأفق السياسي على لسان كونداليزا رايس في زياراتها الأخيرة للمنطقة يظن أننا بصدد أفق سياسي حقيقي.

وكذلك بالنسبة لتلك التصريحات المماثلة على لسان أيهود أولمرت وهو على شفير الإعلان الرسمي عن إفلاسه السياسي على وقع تداعيات لجنة فينوغراد للتحقيق بأداء إسرائيل أثناء العدوان على لبنان في الصيف المنصرم.

يعتقد المتابع أن أبواب الجنة قد فتحت فجأة أمام هبوط حل مفاجئ سحري للقضية الفلسطينية، المنتهكة حقوقها وحقوق شعبها منذ ما يقارب الستين عاما.

فهل الأمور والأوضاع تسير فعلا أو تبشر بأفق سياسي حقيقي وجاد للحل؟ أم إن وراء الأفق السياسي ما وراءه من أجندة أخرى تمتطي القضية الفلسطينية؟

هناك أمور كثيرة ما تلبث أن تتداعى في الذاكرة منبهة من حلم اليقظة هذا:

* فيتذكر المرء مثلا أن الإدارة الأمريكية العليا في البيت الابيض، وتوابعها في وزارتي الدفاع والخارجية، لا يتذكرون القضية الفلسطينية إلا عندما يكون سيد البيت الأبيض وحزبه الحاكم في أزمة، فيسعى إلى الخروج منها، أو الالتفاف حولها، بحركة استعراضية

* أ. **نواف الزرو/** كاتب صحفي–باحث، ورئيس القسم العبري والدراسات والأبحاث الفلسطينية– الإسرائيلية في صحيفة الدستور الأردنية/ الأردن.

سياسية، تكون القضية الفلسطينية في بعض الأحيان موضوعاً لها. لكن هذا المشهد تكرر في العقود المنصرمة مراراً عديدة، وحال القضية الفلسطينية وشعبها يزداد سوءا، والشواهد على ذلك كثيرة لا حصر لها.

* يتذكر المرء، مثلا، أن الرئيس الأمريكي قد وضع ملف القضية الفلسطينية في سلة المهملات منذ بداية عهده، بل إنه منع أي تحرك أوروبي- فيه شبهة من جدية- باتجاه التحرك نحو البحث عن حل جدي للصراع، ولا تكلف الإدارة الأمريكية نفسها عناء التقاط الملف من سلة المهملات، وبحماسة مشبوهة كأنها تعتبره أول الملفات التي تستحق الاهتمام والتصرف السريع إلا عندما تتفاقم الأزمات الخارجية والداخلية حِبالاً أمام هذه الإدارة، وأمام فرص الحزب الجمهوري في المعركة الرئاسية في نهاية العام المقبل.

* ويتذكر أن الدبلوماسية الأمريكية لها سوابق، في عهد بوش، في تحريك جزئي لملف القضية الفلسطينية، وأشهرها سابقة خريطة الطريق الشهيرة، واللجنة الرباعية الدولية، لكنها أثبتت كلها عمليا صفتها الاستعراضية الفارغة من أي محتوى، بدليل أن واشنطن لم تبذل أي جهد لدفع أي من هذه المشاريع تجاه التطبيق الجاد، بل بذلت كل جهد في سبيل تفريغها من أي محتوى حقيقي، وإبقائها أشكالا فارغة. وتعود الدبلوماسية الأمريكية إلى تحريكها كلما أحوجتها مناوراتها في السياسة الدولية إلى ذلك، ثم يؤدي التحرك إلى فراغ، بعد الانتهاء من الحاجة الاستعراضية له.

* ويتذكر أيضا أن المبادرة العربية التي يعاد إحياؤها فجأة، وكأنها الحل السحري الذي كان الجميع بانتظاره، هي وثيقة موجودة منذ أكثر من خمس سنوات، في مثل هذه الأيام من العام ٢٠٠٢م، وأن إسرائيل في الأيام الأولى لولادة المبادرة في مؤتمر القمة العربية في بيروت، فعلت- وبتشجيع أمريكي- كل ما بوسعها، لتثبت للعالم أنها مشروع فارغ، وفاقد لأي قيمة فعلية، وبقي الأمر كذلك، أمريكياً وإسرائيليا، حتى قبل أيام قليلة.

هجوم إسرائيلي مزدوج

في ضوء التوجهات الأمريكية التكتيكية الجديدة بشأن الاستقطابات والمحاور والخيارات المتاحة في الشرق الأوسط، وفي ضوء التحرك السعودي الضاغط الذي تمخض عن تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وفي ضوء التحرك العربي المتعلق بإنعاش المبادرة العربية للتسوية وإحيائها، شنت دولة الاحتلال الإسرائيلي هجوما سياسيا ديبلوماسيا مزدوجا على المستوى الدولي ضد حكومة الوحدة الفلسطينية التي تفككت وسقطت من جهة، وعلى جبهة المبادرة العربية للسلام، بغية تعديل أهم بنودها من جهة أخرى، أما الهدف المبيت من وراء ذلك فهو محاولة مواصلة الحصار الدولي- وخاصة الأمريكي الأوروبي- على الحكومة الفلسطينية، وكذلك محاولة تجويف المبادرة والتحركات العربية وإفراغها من مضامينها وأهدافها الجوهرية.

ولعل تلك التصريحات التي أطلقتها وزيرة خارجية إسرائيل، والمتعلقة بإعادة ترتيب أولويات معادلة المفاوضات من أخطر ما أطلقته الحكومة الإسرائيلية على صعيد التسوية، فبينما كانت هذه المعادلة تستند أولا إلى تحقيق السلام، ويأتي الاعتراف والتطبيع العربي مع "إسرائيل" بعد ذلك، تطالب تسيبي ليفني العرب بـ"التطبيع أولا ثم السلام"، وذلك قبل حل القضية الفلسطينية، وليس ذلك فحسب، بل إن وزيرة خارجية أمريكا انضمت إليها أيضا في هذه الأولوية، ما يستدعي من الفلسطينيين والعرب وقفة حقيقية تجاه مصطلحات المفاوضات والتسوية والسلام ومعادلاتها، فتصبح الأولويات: التحرير أو الانسحاب من الأراضي المحتلة أولا، ثم معاهدات السلام، ثم التطبيع.

"دعت ليفني الدول العربية، إلى العمل على إجراء تغييرات على المعادلة العربية (السلام أولا ثم التطبيع)، ليصبح التطبيع أولا"[1]. وقالت في خطاب لها أمام مؤتمر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة "آيباك"(الاثنين ١٢/٣/٢٠٠٧م) متوجهة إلى الدول العربية- المعتدلة- : لديكم قوة لتغيير الواقع، اهتموا في تطبيع العلاقات وهذا من شأنه أن يدفع فرصة السلام".

ثم عادت بعد ذلك بيومين لتعتبر "أن المبادرة السعودية هي قاعدة للتفاوض، وتشمل نقاطا إيجابية"، إلا أنها تعتقد أنها "ليست مبادرة يتوجب على إسرائيل الرد عليها بنعم أو لا"[٢]. وتوجهت ليفني إلى قادة الدول العربية تدعوهم إلى "تطبيع العلاقات مع إسرائيل" لأن ذلك برأيها" قادر على إحداث التغيير"، ودعت أيضا إلى "ضرورة ملاءمة قرار ١٩٤ للواقع والظروف الحالية" معربة عن "معارضتها لإمكانية عقد مؤتمر دولي لحل الصراع".

وعلى نحو متكامل ومتناغم لم تتأخر وزيرة الخارجية الأمريكية رايس أيضا عن التجاوب السريع مع رؤية ليفني ومطالبها، على نحو يمكن وصفه أنه "عندما ترعد عند ليفني تمطر عند رايس..."، فقد التقت رايس مع ليفني، ليلة الأربعاء ١٤/ ٣/ ٢٠٠٧م في واشنطن، واعتبرت "أن المبادرة العربية تمثل وجهة النظر العربية، ولإسرائيل مواقفها حول الحل الأمثل للصراع".

وتناول اللقاء بينهما مبادرة السلام السعودية، والأوضاع في لبنان، وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وما اعتبرتاه "التهديد الإيراني"، وفي نهاية اللقاء أدلت الوزيرتان بتصريحات عكست توافقا في وجهات النظر، وتوافقا في الرأي في القضايا التي تم تباحثها.

وقالت رايس: "إن الولايات المتحدة تنظر بإيجابية إلى مبادرة السلام السعودية، وبما أن الحديث هو عن مبادرة سلام للجامعة العربية، وليس عن خطة وليدة مفاوضات، من هنا، من الواضح أن هناك نقاطا غير مقبولة على إسرائيل"، مضيفة: "الإسرائيليون ستكون لهم مواقفهم حول السبيل للحل والمصالحة العربية الإسرائيلية، ولكنني أعتقد دائما أنه أمر إيجابي أن يتحدث الناس عن تسوية صراعات قائمة منذ فترة طويلة".

واعتبرت رايس "أنه ليست هناك حاجة لأن ينتظر العالم العربي انتهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ليبدأ في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، حسب المبادرة السعودية".

ولذلك وفي ضوء إثارة هذه المعادلة المتعلقة بـ"التطبيع أولا قبل السلام" نستحضر في هذا السياق تلك الأهمية الإستراتيجية لجبهة مقاطعة التطبيع التي ربما هي آخر

الجبهات وأخطرها التي تعمل "اسرائيل" على اختراقها وتفكيكها وتحطيم جدرانها قبل السلام، وقبل الانسحاب الاحتلالي عن الأراضي المحتلة، وقبل حل القضايا الفلسطينية الجوهرية العالقة حتى الآن.

وهنا يمكننا أن نثبت بداية بأن الحديث عن دور المقاطعة العربية ومقاومة التطبيع وأهميتهما في إحباط مخطط الهيمنة الصهيونية– الأمريكية على المنطقة العربية والشرق أوسطية برمتها، إنما هو حديث عن جبهة بالغة الأهمية والحساسية والمصيرية من جبهات الصراع والتصدي العربي الشامل للمشروع الصهيوني أولاً، ولمخططات الهيمنة الأمريكية على أمتنا ومقدراتها ومصيرها ومستقبلها ثانياً. وهو حديث عن جبهة تعد آخر الجبهات العربية وأصلبها في المواجهة الشاملة، ولذلك نتابع تلك الحملات الإعلامية التحريضية الصهيونية/ الأمريكية المحمومة المتصلة ضد المقاطعة العربية ومقاومة التطبيع، ونتابع تلك الضغوطات الصهيونية/ الأمريكية المتنوعة والمستمرة على الأنظمة والجبهات العربية المعنية من أجل تفكيك المقاطعة ومقاومة التطبيع وإنهائهما.

خنجر"إسرائيل" في جسم التسوية

سخر الجنرال باراك في تصريحاته الأخيرة من قصة "السلام" ومن المفاوضات الرامية إلى "تسوية سلمية" بين دولة الاحتلال والفلسطينيين، قائلا: "إنه لا يرى أي جدوى في الاجتماعات مع الرئيس محمود عباس" منوها "أن الجيش الإسرائيلي لن يخرج من المناطق خلال السنوات الخمس المقبلة"، ومضيفا "إنه لا يثق بالقيادة الفلسطينية الحالية ولا يرى فرقاً بين فتح وحماس"، و"إن الإسرائيليين لديهم غريزة واضحة، فلم يعد ممكنا تغذيتهم بالأوهام عن تسوية قريبة مع الفلسطينيين، فهنا لسنا أوروبا الغربية أو أمريكا الشمالية، فلن يكون ممكنا النظر في فكرة الانفصال عن الفلسطينيين قبل أن نجد السبيل للدفاع عن مواطني إسرائيل من كل الأشياء الطائرة من فوق رؤوسهم– من القسام، وحتى صواريخ شهاب"[٣].

الحقيقة الكبيرة الساطعة المدعمة بكم هائل من المعطيات أن " خنجر إسرائيل" مغروز دائما في جسم المفاوضات والتسوية والسلام والتعايش وغير ذلك من مصطلحات الاستهلاك التضليلي.

وصلت عملية المفاوضات والسلام منذ زمن إلى طريق مسدود تماما، وكل الاتفاقيات التي عقدت برعاية أمريكية أو دولية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال قد هوت وتفككت وتشظت بقوة مرعبة على صخرة بلدوزر القتل والتدمير والاستيطان.

إن عملية السلام ماتت وانتهت إسرائيليا، وإن عملية المفاوضات باتت- منذ زمن- عقيمة تراوح مكانها فقط من أجل تضليل الرأي العام، كما أكد عمرو موسى مرارا.

فأقطاب "إسرائيل" من بن غوريون إلى أولمرت أعلنوا صراحة أو موارية أو ميدانيا على الارض أن لا سلام مع العرب، وأن أوسلو ماتت، و"أن التسوية الدائمة مع الفلسطينيين مستحيلة".

ومن ثَمَّ، حينما تكون التسوية مستحيلة من وجهة نظر إسرائيل، وحينما يكون الحوار مستحيلا أيضا، فإنه لا يبقى في الأفق عمليا سوى لغة واحدة للحوار والتفاهم.

ولغتهم الحقيقية على الأرض الفلسطينية هناك تهدف إلى:

- إعادة إنتاج مشروع الاحتلال برمته.
- استكمال بناء الجدران العنصرية.
- تكريس الخريطة الاستيطانية اليهودية في أنحاء جسم الضفة.
- ضم ٥٥ - ٦٠٪ من مساحة الضفة وتهويدها، والنسبة تزداد.
- تدمير البنى التحتية المدنية الفلسطينية كلها، وكل مقومات الاستقلال والصمود الفلسطيني ومكوناته.
- إنتاج مزيد من معسكرات الاعتقال الجماعية للفلسطينيين.
- الوصول في النهاية إلى إجبار الفلسطينيين على رفع الرايات البيض وقبول التأقلم مع مشروع الاحتلال، والتنازل عن حقوقهم التاريخية قسرا وإرهابا.

- تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم لا يطاق، ودفع أكبر عدد منهم إلى الرحيل شرقا حيث "الوطن البديل".

الخلاصة المفيدة المترتبة على حقائق المشهد الفلسطيني المشار إليها أن آفاق عملية السلام والتسوية استنفدت تماما، بل وباتت مستحيلة تماما.

فحينما تكون "الخرائط الوحيدة المعمول بها، والتي هي تحت التطبيق عملياً هناك على الأرض الفلسطينية هي خرائط البلدوزر والاستيطان والجدران، فكيف يمكن الحديث عن مفاوضات وتسوية وسلام وتعايش؟

رؤية بن غوريون لحدود "إسرائيل"

نعود هنا- في رؤية الأب المؤسس للدولة الصهيونية- إلى إشكالية الحدود، إذ لا يتوقف الجدل الإسرائيلي– الإسرائيلي من جهة أولى، والجدل الإسرائيلي- الفلسطيني/ العربي من جهة ثانية، والجدل الإسرائيلي– الأمريكي/ الغربي من جهة ثالثة حول التسوية السلمية وحدود إسرائيل، وحدود الدولة الفلسطينية الموعودة .

في "إسرائيل" يرسمون حدودهم وحدود دولة فلسطين أيضا وفق وثائقهم وخرائطهم وأدبياتهم، فماذا تقول تلك الوثائق والخرائط والأدبيات؟

يجمعون في الحركة والأحزاب الصهيونية إلى حد كبير على فكرة "الإمبراطورية الإسرائيلية التي تعيد أمجاد "دولة داوود وسليمان" في رقعة تمتد من "الفرات إلى النيل"، بينما تنادي بعض الأحزاب الإصلاحية بـ "الحدود التاريخية لفلسطين لتشمل شرقي الأردن- باعتباره الضفة الأخرى لنهر الأردن".

كان بن غوريون مؤسس الدولة الصهيونية وأول رئيس للوزراء فيها قد أعلن يوم الجمعة ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨م في مدينة تل أبيب أمام أعضاء المجلس الوطني اليهودي الذين يمثلون اليهود في فلسطين والصهيونية العالمية "أن قيام دولة إسرائيل يخدم "الفكرة الصهيونية"، وأكد في إعلان قيام دولة إسرائيل:" أن دولة إسرائيل شيء، وأرض إسرائيل شيء آخر، حيث تضم أرض إسرائيل كلاً من الدولة العبرية والدولة اليهودية".

وكثف بن غوريون رؤيته لحدود "مملكة إسرائيل" في المقدمة التي وضعها للكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ١٠/ ١٩٥٢م، فكتب يقول: "تتألف كل دولة من الأرض والشعب، وإسرائيل لا تشذ عن هذه القاعدة، غير أنها دولة لم تأت مطابقة لأرضها أو شعبها. وأضيف الآن أنها قامت فوق جزء من أرض إسرائيل فقط، فالبعض يتردد بصدد استرجاع حدودنا التاريخية التي جرى رسمها وتعيينها منذ بداية الزمان، وحتى هؤلاء لا يسعهم إنكار الشذوذ الذي تمثله الخطوط الجديدة".

وأوضح في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام ١٩٥٧م قائلاً: "لو أن دولة إسرائيل قامت كلياً، وفرغت من تحقيق رسالتها التاريخية، لما كان هناك معنى للنقاش، عمن بنى الدولة وأقامها، لكننا لا نزال في بداية الطريق، وأمامنا طريق طويلة وشاقة... لذا يتوجب علينا الإلحاح الشديد على الحقيقة الأولية، بأن المهاجرين وحدهم قد بنوا أرض إسرائيل وسوف يبنونها في المستقبل".

ووثق أيضا رؤيته في ٩/ ٣/ ١٩٦٤م قائلا: "إن الخريطة التي رسمتها الصهيونية لمملكتها الموعودة ما زالت أوسع بكثير من المساحات التي تم احتلالها والاستيلاء عليها بقوة السلاح، إن حدود الدولة اليهودية كانت أبعد وأوسع مما هي عليه عندما كان الجنرال موشي ديان رئيساً للأركان العامة أثناء حرب ١٩٤٨م ضد العرب في فلسطين".

وقد ربط قادة إسرائيل بين رؤية بن غوريون لعام ١٩٣٧م للدولة اليهودية ذات الأبعاد التوراتية وبين مشروع الشرق الأوسط الكبير، ويربط قادة إسرائيل اليوم بين رؤيته وبين السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط الجديد.

كان بن غوريون قد لخص رؤيته لحدود "دولة إسرائيل" في خمس مناطق- وفقا لدراسة لسمير خلف- كما يلي:

- **المنطقة الأولى:** جنوب لبنان حتى نهر الليطاني، والتي يطلق عليها اسم (الجزء الشمالي الغربي من إسرائيل).

– **المنطقة الثانية:** تمتد حدود بن غوريون في عنصرها الأول من جنوب سوريا والضفة الشرقية للأردن وفلسطين وسيناء، والتي سماها "منطقة الانتداب البريطاني"، وهي منطقة خطت إسرائيل فيها خطوات جادة من أجل ضمها إلى مفهوم إسرائيل العظمى.

– **المنطقة الثالثة:** الحد الشمالي من حمص وحماة، أي حدود أرض كنعان في الشمال– ومنهم من يذهب إلى حدود تركيا– وهذا يوضح لماذا تعطي إسرائيل في تخطيطها المرحلي لإقامة إسرائيل العظمى أولويات التنفيذ على الحدود السورية– اللبنانية.

– **المنطقة الرابعة:** صرح بن غوريون عام ١٩٥٦م أمام الكنيست بالقول:"إن سيناء تشكل جزءا من مملكة داوود وسليمان" وهذا يبين مدى اهتمام إسرائيل بالعدوان المتكرر على سيناء عام ١٩٥٦م و١٩٦٧م، وما وصلت إليه بمعاهدة كامب ديفيد.

– **المنطقة الخامسة:** حدود الوعد، وهي من نهر الفرات العظيم إلى وادي مصر.

فهل تخلى أقطاب المؤسسة الصهيونية– أو يعتزمون التخلي– عن هذه الرؤية (رؤية بن غوريون) لحدود دولة "إسرائيل"؟

حدود "إسرائيل" وفق رؤية أولمرت وموفاز

على خلاف نهج الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في التهرب دائما من مسألة رسم حدود الدولة الصهيونية، فقد سمعنا تصريحات وتحليلات إسرائيلية عديدة مفاجئة تتحدث عن ترسيم حدود إسرائيل خلال العامين القادمين.

أعلن أيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية قائلا: "سوف ننفصل عن السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة، ما يتطلب منا التخلي عن مناطق توجد فيها إسرائيل اليوم... والتوجه واضح أننا سوف ننفصل عن الفلسطينيين من أجل تثبيت الحدود الدائمة لإسرائيل". ومن جهته أعلن وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق شاؤول موفاز خلال جولة له في غور الأردن رؤيته للخريطة الجيوسياسية الإسرائيلية ما يلي: "خلال عامين ستقرر الحكومة الإسرائيلية الحدود الدائمة للدولة وستعمل على تحقيقها".

وعن ماهية هذه الحدود ومضامينها ومساحاتها فهنا بيت القصيد ومكمن الخطر الداهم على الضفة الغربية والقدس. فقد أعلن أولمرت عن هذه التفاصيل بمنتهى الوضوح قائلا: "سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية، وسنحافظ على القدس الموحدة، وستكون معاليه أدوميم وغوش عصيون وأرئيل جزءا من دولة إسرائيل، كما لا يمكن التخلى عن السيطرة على غور الأردن وعلى الحدود الشرقية لدولة إسرائيل".

أما موفاز فقد أوضح في رؤيته التي تبين تلك النوايا والمخططات الاحتلالية المبيتة تجاه الضفة ومستقبلها السياسي، وأعلن بدوره- ما يمكن أن نسميه بيانه السياسي- قائلا: "ستقرر الحكومة حدود إسرائيل الدائمة التي ستستند إلى غور الأردن وتكتلات المستوطنات التي تضم: القدس ومعاليه أدوميم وغوش عصيون وأرئيل وريحان شيكد وعوفريم وغور الأردن، وهذه هي المستوطنات التي ستحدد حدود إسرائيل".

الواضح أن ترسيم الحدود وفرضها وفقا للرؤية الثنائية المشار إليها لن يتم بالتأكيد الجازم عبر مفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين، وإنما عبر إجراءات أحادية الجانب كما خطط البلدوزر بالضبط.

يشرح الجنرال موفاز هذا السيناريو بما يلي: "إن الأولوية هي لترسيم الحدود بالاتفاق مع الفلسطينيين، ولكن إذا لم يكن هناك إمكانية للوصول إلى الحدود الدائمة بالاتفاق معهم فنحن سوف نفعل ذلك بطريقة أخرى ليس من السليم الإفصاح عنها الآن، فلا يمكن أن ننتظر أحدا يملي علينا مصيرنا، وخلال سنوات قليلة سوف تتحدد حدود إسرائيل الدائمة"، وأكد على نحو خاص:" إن غور الأردن سيبقى جزءا من خارطة مصالح دولة إسرائيل، وعلينا أن نعمل من أجل تعزيزها وتوطينها، وسيكون الغور جزءا من إسرائيل مهما كان الوضع الذي سينشأ".

ولأنه عمليا لن يكون هناك فلسطيني يوافق على خريطة موفاز فإنه من المنتظر أن تسير الأوضاع الفلسطينية حسب خريطة شارون للتسوية، ويمكن أن يكون ذلك بتعديلات وأدوات من أولمرت.

يؤكد اليساري يوسي بيلين ذلك– في مقالة له نشرت في صحيفة هارتس العبرية– قائلا: "إذا ما تبين لنا أنه ليس هناك شريك فلسطيني للتوصل إلى تفاهمات حول أهدافنا فإن إسرائيل ستقرر اتخاذ خطوة أحادية الجانب كبيرة يتم بموجبها انسحاب أحادي الجانب..." . أما الأهداف الأمنية– السياسية التي حددها بيلين فهي: "تقسيم الأرض وإنهاء الاحتلال في المرحلة القادمة، والتوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي– فلسطيني يؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل باعتبارها البيت الوطني للشعب اليهودي، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف بالحدود الدائمة لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين دون حق العودة لإسرائيل، وإنهاء المطالب المتبادلة، وكذلك ضمان أن تنتهج الدولة الفلسطينية حياة ديموقراطية مستقرة تمنع أي محاولة للمس بإسرائيل، إضافة إلى التعاون الأمني والاقتصادي والثقافي، وفي مجالات أخرى مع الدولة الفلسطينية" .

الواضح أن بيلين يحاول التغطية على مواقفه الحقيقية تجاه تكتلات المستوطنات ورسم الحدود، في حين يؤكد أن الأمور تسير باتجاه أحادية الجانب طالما ليس هناك شريك فلسطيني.

٥ سنوات على "رؤية بوش" و"حل الدولتين"

ربما تكون الأسئلة الأشد سخونة وإثارة– في أعقاب التطورات الأخيرة في المشهد الفلسطيني التي تمخضت عما يسميه الإسرائيليون "دويلة حماستان"، أو "بانتوستان– حماستان في غزة" المعزول تماما عن خريطة الدويلات أو البانتوستانات الأخرى الموزعة على مساحة الضفة الغربية– هي تلك الأسئلة المتعلقة بمشروع الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية من جهة، ثم تلك الأسئلة المتعلقة بمصير ما أطلق عليه "خريطة الطريق"، وخطة "إقامة دولتين: فلسطينية وإسرائيلية، إلى جانب بعضهما البعض"، خاصة ونحن اليوم بعد أكثر من خمس سنوات بقليل على الخريطة والخطة الأمريكية. ولذلك نتساءل:

- إلى أين تسير فلسطين– قضية وشعبا– في هذه الأيام الصعبة في أعقاب ما جرى في غزة؟

- هل تسير على طريق تحقيق "حلم بوش" و"خريطة الطريق" في إقامة دولتين: إسرائيلية وفلسطينية إلى جانب بعضهما؟
- أم تسير على طريق استكمال خطة "فك الارتباط" والجدران والبانتوستانات الشارونية؟
- هل إنها تترنح في مهب الرياح الإسرائيلية والأمريكية؟
- أم إنها تعود في الجوهر والإستراتيجية بقوة هائلة إلى "المربع الأول" في الصراع الوجودي على أرض فلسطين؟
- ثم ما حقيقة المشروع السياسي الإسرائيلي الذي تحمله وتطبقه دولة الاحتلال على امتداد خريطة الضفة والقطاع؟
- والأهم، ما العلاقة الحقيقية بين رؤية بوش وحلمه وخريطته لطريق الحل، وبين وعده الواضح والصريح والسافر لشارون في الرابع عشر من نيسان ٢٠٠٤م؟
- هل الوعد يكثف جوهر الرؤية والخريطة ومضامينهما، أم يلغيهما؟
- لماذا تسارع أبواق الديبلوماسية الأمريكية إلى توزيع تطمينات عاجلة للعرب في أعقاب كل تطور جديد؟
- ولماذا تسارع تلك الإدارة الأمريكية إلى إعادة إنتاج الرؤية والخريطة كلما جد جديد في المشهد الفلسطيني؟
- ما مدى المصداقية والجدية والرصيد للتطمينات الأمريكية العاجلة التي انطلقت مؤخرا على أرض الواقع هناك في فلسطين؟
- هل نصدق- نحن العرب من المحيط الى الخليج- وعود بوش وتطميناته في أعقاب وعده النكبوي لشارون، وفي أعقاب اعترافه بحقائق الأمر الواقع؟
- ما الذي جري ويجري لنا نحن فلسطينيا وعربيا في مواجهة السياسة الرسمية الأمريكية تجاه فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي؟

فنحن نسير من الرؤية والحلم إلى الخريطة، ثم إلى فك الارتباط والجدران العنصرية، ثم إلى الوعد التاريخي الذي لا يقل كارثية بالنسبة للشعب الفلسطيني والحقوق العربية في فلسطين عن ذلك الوعد (وعد بلفور) المشؤوم. ومن تحقيق العدالة وحقوق الإنسان

وحق تقرير المصير والدولة السيادية للشعب الفلسطيني على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م إلى مصادرة كل حقوق الشعب الفلسطيني، وإطلاق يد بلدوزر الإرهاب الصهيوني ليصول ويجول فسادا وتخريبا وقتلا وتدميرا وتطهيرا عنصريا إجراميا ضد أطفال فلسطين ونسائها وشيوخها.

يظهر– في ضوء كل ذلك ونحن اليوم بعد خمس سنوات على الرؤية والحلم والخريطة وحل الدولتين– أن كل قصة عملية المفاوضات والسلام والمشاريع والمقترحات التسووية، وكل قصة الرؤية والحلم والخريطة هي نصب سياسي وأكذوبة كبيرة وخداع شامل وتضليل سافر للرأي العام العالمي كله، وللرأي العام العربي على نحو حصري.

ويظهر أيضا أنه كلما اشتدت الأمور على الأمريكان في العراق، عادوا إلى لعبة الخريطة، والدولة الفلسطينية القابلة للحياة إلى جانب إسرائيل، في حين أن حقائق الأمر وخرائط الجدران والاستيطان والبانتوستانات على الأرض لا تبقي ولا تذر شيئا من الرؤية والحلم والخريطة وحل الدولتين.

فعلى الأرض هناك نتابع كيف يقوم البلدوزر الصهيوني باجتياحات وعمليات قتل وتدمير مستمر، وليس لمقومات الاستقلال الفلسطيني فحسب، وإنما لمقومات الوجود والاستمرار على الارض، حيث التدمير الشامل لكافة البنى المجتمعية المدنية الفلسطينية الاقتصادية والتعليمية والثقافية والإعلامية والرياضية وغيرها.

ونعود مجددا لنذكر اليوم– وبعد خمس سنوات ونيف على الرؤية وحل الدولتين وعلى الوعد والاعتراف بحقائق الأمر الواقع بجذور خطة "غزة أولا" ومضامينها، وحقائق البرنامج السياسي الإستراتيجي الصهيوني على حقيقته، ومناقشة مسألة الدولة الفلسطينية، ثم الرد والتصدي الفلسطيني والاحتمالات المختلفة لنجاح أو إخفاق الخطة– أنه ليس هناك أي أفق سياسي حقيقي لقيام دولة فلسطينية في المستقبل المنظور بعد أن تدهورت الأوضاع الفلسطينية الداخلية على هذا النحو الذي لم يأت في الحسابات الفلسطينية أبدا، وأن المهمات الملحة والعاجلة جدا على الأجندات الفلسطينية

أصبحت تتعلق بكيفية لملمة الأوضاع والأوراق الفلسطينية، وبكيفية المصالحة والتعايش الفلسطيني بين الفصائل، وبكيف يمكن إحباط مشروع الاحتلال الرامي إلى تكريس العزل والفصل والقطع الكامل الشامل بين غزة والضفة، بعد أن كانت في وقت سابق تتركز حول بناء مقومات الاستقلال والدولة.

سياسة المساحيق الأمريكية– الإسرائيلية لتسويق الدولة المؤقتة

في إطار تسويق السلام والتطبيع في المنطقة وسياسة المساحيق التجميلية للمشروع فقد انضمت الإدارة الأمريكية إلى إسرائيل لترويج مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة.

وجاء في هذا السياق على سبيل المثال أن الولايات المتحدة تدرس خطة تتضمن– حتى نهاية عام ٢٠٠٧م– الإعلان عن دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. وحسب تقرير أوردته أسبوعية بورفوارد الأمريكية فإن "فكرة الإعلان عن دولة فلسطينية تعتمد على المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق"(٤).

وأوردت المجلة أن مصدرا دبلوماسيا أُبلغ من قبل الإدارة الأمريكية عن خطة الدولة والحدود المؤقتة، وقال: "إن الخطة تتضمن إمكانية التوصل إلى هدف الرئيس بوش بتحقيق حل دولتين خلال فترة زمنية معقولة". وحسب المصدر "إذا تم تطبيق الخطة سيساعد ذلك في تجنيد دعم دول عربية معتدلة للولايات المتحدة، ومن شأنه أن يدفع نحو استقرار في العراق".

وتركزت المحادثات التي أجرتها وزيرة الخارجية الأمريكية يوم السبت ١٣/ ١/ ٢٠٠٧م مع قادة إسرائيل في هذا المضمون، إذ قالت رايس في مؤتمر صحفي مشترك مع تسيبي ليفني: "إن محادثاتها مع ليفني تركزت حول قضايا متعلقة بإيران والعراق وسبل التقدم في خارطة الطريق". وأشارت إلى أن "الحل المُراد هو دولتان تعيشان جنبا إلى جنب".

بدأت مصادر إسرائيلية قبل ذلك بالترويج للخطوة الأمريكية الجديدة بشأن الدولة الفلسطينية المؤقتة في محاولة لإيهام الرأي العام العربي والفلسطيني بجدية التحرك

الأمريكي تجاه إيجاد تسوية للقضية، وهي تحركات– كما جاء في تقرير للخليج– طالما دأبت عليها الإدارة الأمريكية عند كل أزمة إقليمية، في مسعى منها للحصول على دعم الدول العربية، أو إسكات القوى المعارضة لها، وتتحرك الآن في هذا المنحى في غمرة الأزمة النووية الإيرانية، وفي محاولة لمزيد من الحصار السياسي لحركة حماس.

ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت "أن الولايات المتحدة درست مع الأطراف السياسية الإسرائيلية خطة جديدة تستهدف إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ضمن حدود مؤقتة".

وأشارت الصحيفة كذلك إلى "أن وزيرة الخارجية الأمريكية عقدت حلقة دراسية حول ذلك شاركت فيها قيادة وزارة الخارجية الأمريكية التي تعنى بالشرق الأوسط، ومعها سفراء الولايات المتحدة في دول المنطقة والجنرال دايتون الذي يعمل بتكليف من وزارة الخارجية في المنطقة".

دولة الجدار الفلسطينية بحدود مؤقتة ذات ملامح سيادية حدودها جدار الفصل

أجرت صحيفة هآرتس العبرية مقابلة مطولة مع وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، نشرت يوم ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٦م، جاء فيها أنها تعتقد أنه من الممكن التقدم في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، حتى في ظل تواصل إطلاق النار، وقالت: "منذ فترة شارون كنت أذكر أنه يجب ألا نقول إنه لا يمكن إجراء مفاوضات في ظل إطلاق النار، وإنما لا نقدم تنازلات تحت إطلاق النار".

وأشارت إلى خطة سياسية تعمل على إعدادها، إلا أنها رفضت الإدلاء بتفاصيل حولها، ولكنها قالت: "أرى في إسرائيل البيت القومي للشعب اليهودي الذي يوفر الحل لمشكلة اللاجئين اليهود، وإلى جانبها دولة فلسطينية هي البيت القومي للشعب الفلسطيني، والتي توفر الحل للاجئين الفلسطينيين"، وأضافت: "إن تلك ليست مجرد رؤية، وإنما خطة سياسية عملية". ورفضت الكشف عن تفاصيلها. وبحسبها فإن إقامة دولة فلسطينية في المستقبل المنظور هي مصلحة إسرائيلية جلية تقتضي عملاً ملموساً.

تتابع الصحيفة: "يتضح من حديثها أنه يمكن القفز عن المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق، والذي يشترط التقدم السياسي بوقف الإرهاب، والعودة إليها بعد التوصل إلى تفاهمات بشأن طابع حل الدولتين".

قالت ليفني: " إن خارطة الطريق تحدد أنه في المرحلة الثانية تقام دولة مع حدود مؤقتة ذات ملامح سيادية". وأضافت أنها تعتقد أنه "يمكن التوصل إلى تفاصيل هذه المسألة في المحادثات مع الفلسطينيين"، وأنه بإمكانها "إجراء حوار مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لتوضح له إلى أين تريد إسرائيل الوصول في حل الدولتين".

ورداً على سؤال إذا كانت الحكومة الحالية ملتزمة بتقسيم البلاد، حتى بعد أن أسقطت خطة التجميع عن جدول الأعمال، أجابت بالإيجاب، وقالت: إن الخط الذي سيعتمد في التقسيم هو جدار الفصل، وتستطيع الحكومة الحصول على دعم الجمهور لإخلاء عشرات آلاف المستوطنين الذين يسكنون شرق الجدار. ورفضت القول بأن إقامة دولة فلسطينية هو هدف ممكن في ظل الحكومة الحالية، وقالت: إنها لا تريد تحديد جدول زمني، إلا أنها ترى "أن هناك نوعاً من التقدم". وبحسبها فإن الدول المعتدلة والعناصر المعتدلة أصبحت ترى أن مشكلتها ليست مع إسرائيل، وأنه يجب استغلال هذه الفرصة، أو على الأقل فحص هذه الفرصة.

إسرائيل تتحرك لإطلاق دولة فلسطينية "مؤقتة"

في ضوء كل ذلك أخذت إسرائيل تتحرك لإطلاق مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة بديلا مرحليا عن التسوية الدائمة، فكشفت صحف عبرية النقاب عن "أن التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية بدءا بلقاء رئيس الوزراء إيهود أولمرت والرئيس المصري حسني مبارك في شرم الشيخ، وما واكبها من تحركات أمريكية مماثلة تهدف كلها إلى الدفع نحو فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة حلا مؤقتا للصراع القائم حاليا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لا تضمن للفلسطينيين إقامة دولة نهائية على حدود ١٩٦٧م"[٥].

ونقل الصحفي الإسرائيلي إرييه شافيط المعلق في صحيفة هآرتس أيضا أن واشنطن وتل أبيب تقومان بعمليات جس نبض واسعة لمعرفة ردود الفعل الفلسطينية والعربية حيال فكرة الدولة المؤقتة حلا مؤقتا للصراع "إلى أن تتهيأ الظروف التي تسمح بالتوصل لحل دائم للمسائل الكبيرة التي تشكل القضية الفلسطينية، مثل القدس واللاجئين والمستوطنات وغيرها".

الهدف: الخروج من الوحل العراقي

أكدت وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني تعد من أشد المتحمسين لهذه الفكرة، وتحدثت صحيفة يديعوت أحرنوت عن "أن رايس وطاقم وزارتها باتوا يراهنون بشكل أساسي على إنجاح فكرة الدولة المؤقتة، على اعتبار أنها الفكرة الوحيدة القادرة على تهدئة الأمور حاليا- ولو مؤقتاً- ولإثبات أن الإدارة الأمريكية قامت أخيراً بمعالجة القضية الفلسطينية، على أمل أن يساعد ذلك واشنطن في الخروج من الوحل العراقي" على حد توصيف الصحيفة الإسرائيلية.

دولة بحدود مؤقتة تعني تصفية القضية والحقوق الفلسطينية

تعقيبا على ذلك يقول الدكتور مصطفى البرغوثي في تحليل له حول الدولة المؤقتة: "إن الخلاف يتمحور حول حل شامل ونهائي للصراع وبين حل جزئي وانتقالي آخر، أي أوسلو جديد، فاتفاق انتقالي جديد طويل الأمد هو وسيلة إسرائيل ومن يدعمها لتجريع الفلسطينيين حلا غير مقبول، يشمل التنازل عن أجزاء واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس، وعن قضية اللاجئين الفلسطينيين، على أمل أن يصبح الحل الانتقالي دائما، وتصبح الوقائع على الأرض أقوى من الآمال والطموحات" .

ويضيف: "غير أن هناك هدفا استراتيجيا ثانيا لمحاولة تمرير حل انتقالي جديد، وهو تكريس طابع السلطة الفلسطينية سلطة محدودة الصلاحيات وعديمة السيادة، تعمل وكيلا أمنيا لإسرائيل وأطراف دولية أخرى في إطار هيمنة إسرائيلية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا".

أما الهدف الثالث لفكرة الحل الانتقالي الجديد– دولة ذات حدود مؤقتة – فهو من وجهة نظره: "تشتيت الفرص السياسية التي قد تكون متاحة أمام الشعب الفلسطيني بسبب أزمة السياسة الأمريكية في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط عموما، وما اقترحه تقرير بيكر–هاميلتون بضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وبسبب تعاظم الضيق العالمي من فداحة الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وهو ظلم فضحه جدار الفصل العنصري وممارسات الحواجز والإذلال والخنق الاقتصادي إلى حد جعل الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر ينطق بما لم يكن متخيلا بأن نظام الفصل العنصري في المناطق المحتلة أسوأ مما كان قائما في أحلك أيام العنصرية في جنوب أفريقيا". عن تحليل نشر على موقع المبادرة ٢/ ١/ ٢٠٠٧م.

يستخلص البرغوثي: "أن فكرة الدولة المؤقتة– عبر مباحثات فلسطينية إسرائيلية منفردة– هي سبيل إسرائيل لتخفيف الضغوط الدولية وتعطيل الجهود لإيجاد سلام حقيقي وعادل، ولمنع أطراف في الإدارة الأمريكية من التحول نحو هذا الاتجاه بتأثير من عملية المراجعة العميقة لسياسة الأخيرة في المنطقة. وكما جرى في أوسلو سابقا، فليس أفضل من استخدام الفلسطينيين أنفسهم ذريعة للهروب من تحديات حل شامل وكامل للصراع ومن الضغوطات المطالبة بإنهاء الاحتلال وهو على أعتاب عامه الأربعين".

القطاع للدولة الفلسطينية المحجمة والضفة تحت الهيمنة الاستراتيجية "الاسرائيلية" إلى الأبد

في ضوء كل ذلك– وكي نتجنب متاهات الحيرة والارتباك والتساؤلات حول مصير مخططات الاحتلال المتعلقة بصميم حياة الشعب العربي الفلسطيني وحاضره ومستقبله– لا بد من التشديد على "أن كافة خطط المؤسستين الأمنية والسياسية وخرائطهما الإستراتيجية ليست جديدة، بل هي قديمة– متجددة متصلة تأتينا بثياب وأشكال متعددة، في حين أنها تنطوي على المضامين والأبعاد والأهداف الجوهرية الأساسية ذاتها، وتجمع وتتكامل في نهاية المطاف لتحقق هدفا إستراتيجيا إسرائيليا واضحا وراسخا وحاسما

وهو إعادة صياغة وإنتاج لمشروع الاستعمار والاحتلال الصهيوني في فلسطين والمنطقة"، وهو المشروع الذي يستند إلى منطلقات وأدبيات ومرتكزات أيديولوجية وسياسية وأمنية تتكثف في جملة لا حصر لها من الخطط والخرائط والمشاريع الاستيطانية التهويدية من جهة، والقمعية التنكيلية الدموية والاقتلاعية الترانسفيرية والإلغائية الإحلالية ضد الشعب الفلسطيني من جهة ثانية.

ولا بد من التشديد في الوقت ذاته أيضا على أن تلك المخططات والخرائط المتعاقبة ليست قدرا صهيونيا لا راد له ولا قدرة فلسطينية عربية على إحباطها ودحرها.

وانتقالا إلى مشروع الدولة المؤقتة وغيره من الأفكار الابتكارية فكلها أيضا ليست جديدة، بل قديمة– متجددة، وهي ليست قدرا إسرائيليا أحادي الجانب لا راد له، ولا قدرة على إحباطه، بل يمكن إحباطه ودحره إذا توافرت الخطة الإستراتيجية والإرادة السياسية العربية وراء إرادة الصمود والتصدي الفلسطينية.

كل ذلك يتيح لنا إطلاق جملة من الاسئلة والتساؤلات المهمة حول الدولة المؤقتة:

- هل هي خطوة إعلامية تكتيكية تضليلية تهدف إلى صرف الأنظار عن حقيقة نوايا الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية وأهدافهما، أم إنها خطة سياسية جوهرية حقيقية وليست وهمية؟
- هل تشكل أرضية لتسوية جادة مع الفلسطينيين، أم إنها مناورة لإظهار الرفض الفلسطيني– المتوقع، ومن ثَمَّ حشدهم وإدانتهم بالرفض تمهيدا للانقضاض عليهم بخطط حربية اجتياحية جديدة؟
- هل هي سقف "التنازلات المؤلمة" التي تحدث عنها شارون وأولمرت مرارا؟
- ما مساحة الغطاء السياسي الإسرائيلي لها؟

والأهم من كل ذلك:

- ما الجذور والمضامين الحقيقية للخطة؟

- هل تشكل مدخلا لتطبيق خريطة الطريق كما يزعم، أم إنها تشكل نهاية للخريطة ووثيقة جنيف ولكافة خرائط التسوية السياسية ووثائقها واحتمالاتها على الإطلاق؟
- ثم ما الجاهزية والكيفية والأدوات الفلسطينية للتعامل مع كافة الاحتمالات المتوقعة من وراء الخطة؟

يضاف إلى كل ذلك، دفعة أخرى من الأسئلة والتساؤلات المتعلقة بالأوضاع والمواقف العربية والدولية التي تضيق المساحة هنا عن عرضها ومعالجتها.

يدعو هذا إلى التركيز هن أساسا على جذور الخطة ومضامينها، ثم على البرنامج السياسي الإستراتيجي الصهيوني على حقيقته، ثم مناقشة مسألة الدولة الفلسطينية، ثم الرد والتصدي الفلسطيني والاحتمالات المختلفة لنجاح الخطة أو إخفاقها.

جذور الخطة ومضامينها

مع التأكيد السابق على أن خطة الدولة المؤقتة قديمة- متجددة، فقد أشارت مصادر صحفية عبرية إلى "أن قادة إسرائيل يدحرجون أفكارهم ومقترحاتهم في كل مرة باسم جديد: "خطة الاستيطان المكثف في الضفة عام ١٩٧٧م"، و"ضم مشروع آلون عام ١٩٨٨م"، و"خطة الجيوب ١٩٩٤م" و"تسوية مرحلية طويلة الأمد عام ١٩٩٩م"، و"دولة فلسطينية مؤقتة عام ٢٠٠١م"، و"خطوط الجدار عام ٢٠٠٣م"، و"خطة الانفصال بغطاء أمريكي عام ٢٠٠٤م"[٦]، و"رؤية الرئيس بوش في الدولتين"، وحديثا "الدولة المؤقتة في حدود الجدار ٢٠٠٦م".

أكدت المصادر العبرية "أن المشترك بين كافة الخطط والمشاريع هو السيطرة الإسرائيلية على المناطق الأمنية في غور الأردن وغربي شمالي الضفة، ومحاصرة الفلسطينيين في إطار معسكرات اعتقال في جيوب- كانتونات- على امتداد ظهر الجبل، أي ما بين جدار الفصل ونهر الأردن حسب خطة الجدار[٧].

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الخطة امتداد في الوقت ذاته وأساسا إلى كافة الأفكار والمقترحات الإسرائيلية الليكودية والعمالية على حد سواء، والتي تدحرجت تباعا على مدى السنوات والعقود الماضية تحت اسم "غزة أولا"، حتى إن مصادر عبرية تشير إلى أن "غزة أولا" هو مشروع بنيامين بن اليعازر وزير الحرب السابق في حكومة شارون الأولى، وكان قد عرضه على الرئيس المصري حسني مبارك وحصل على موافقته عليه(٨).

لم يتفرد بن اليعازر العمالي في طرح "غزة أولا" حسب المعطيات العبرية، رغم التأكيد على أن خطة شارون هي امتداد لمشروع بن اليعازر، بل إن شمعون بيريز– العجوز الوحيد المتبقي من أقطاب حزب العمل– ربما كان أول من تحدث عن "غزة أولا"، إذ أشارت مصادر عبرية أيضا إلى "أن الخطة السياسية الجديدة– القديمة لشمعون بيريز– خطة "غزة أولا" تعود إلى أكثر من عشرين سنة وهو يتحدث عنها، فقد كانت غزة دائما عنوانا للهروب من الأوضاع الميؤوس منها، ولم تكن قط جزءا من حلم أرض إسرائيل الكبرى(٩).

دولة شارون الفلسطينية

يتيح لنا ما سبق فيما يلي التوقف عند قصة الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الإستراتيجي الإسرائيلي تحديدا وإن بصورة مكثفة جدا.

فما هي الدولة الفلسطينية التي عرضها شارون في عهده، وأقطاب إسرائيل سابقا، ويعرضها اولمرت اليوم إذن على الفلسطيني؟

إنها وفق الأدبيات الشارونية الدولة المؤقتة طويلة الأمد، وهي دولة شارون الفلسطينية، وهي في الوقت ذاته دولة مؤقتة في القطاع، ودولة على مساحة ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية لاحقا. ولكنها حسب ميرون بنفيسي في هآرتس ١٩/ ٦/ ٢٠٠٣م "ستكون دولة مقطوعة الرأس والرجلين وبلا أرض. وخريطة الطريق وخطط الفصل إنما تكرس الوضع الراهن". وهي أيضا حسب آفي شلايم أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد ومؤلف كتاب (الجدار الحديدي: العرب وإسرائيل) عبارة عن "كيان

فلسطيني عاجز ومنزوع السلاح، يُقام على أقل من نصف الضفة الغربية مع سيطرة إسرائيلية على الحدود والمجال الجوي والموارد المائية الفلسطينية، وهذه وصفة لـ"غيتو" فلسطيني وليس لدولة حرة".

والدولة الفلسطينية المعروضة حسب تصريحات شارون نفسه "ستكون منزوعة السلاح تسيطر إسرائيل على حدودها الخارجية وعلى أجوائها[١٠]. وهي تشكل من جهة ثانية ذروة التنازلات الإسرائيلية المؤلمة، وسقف التنازلات المؤلمة التي كان شارون قد عرضها هو "الانسحاب من المدن الفلسطينية فقط كي يحكم الفلسطينييون أنفسهم بأنفسهم".

يتبين لنا في الخلاصة المكثفة المفيدة في هذا السياق أننا أمام هجوم أمريكي– إسرائيلي متجدد يستحضر لنا المشاريع والأفكار القديمة البالية التي فشلت تماما في المراحل السابقة، ويسعى إلى إعادة إنتاج مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة وترويجه بديلا عن التسوية الدائمة، وذلك نظرا ووفقا للحاجة الأمريكية العاجلة إلى تهدئة الملفات والجبهات الأخرى إلى حد كبير بغية لملمة الأوراق والجهود الأمريكية والإسرائيلية وغيرها في المنطقة لصالح التفرغ مرحليا لاحتواء الحالة العراقية الجهنمية، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من ماء الوجه ومن المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة.

"الجدار" و"ترسيم الحدود" وحلم الدولة الفلسطينية

بات واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن دولة الاحتلال وحكومة أولمرت تربط ربطا قويا وعضويا وإستراتيجيا بين (مشروع جدار الفصل والضم والإلحاق والتهويد) و(خطة الانفصال عن الفلسطينيين) التي أخرجها شارون إلى حيز التطبيق على الأرض الفلسطينية والتي طورها خليفته أولمرت تحت عنوان "التجميع" فأصبحت خطة "الانفصال والتجميع"، هذا من جهة ومن جهة ثانية بين (الجدار و"الانفصال والتجميع") و(قصة "ترسيم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل"). كل هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الخريطة الجيوسياسية الفلسطينية على أرض الضفة أوضح من أي وقت

مضى، إذ تربط دولة الاحتلال من جهة ثالثة بين جملة المعادلات السابقة وبين حلم إقامة الدولة الفلسطينية؛ إذ تبيت تلك الدولة– بل وتعمل على مدار الساعة عبر الجدار و"الانفصال والتجميع" – على إنهاء ذلك الحلم التاريخي الفلسطيني.

يجمع الفلسطينيون على امتداد الضفة والقطاع على أنه إذا تم إنجاز الجدار فسيتمخض عنه نكبة فلسطينية كبيرة، ومعاناة هائلة للشعب الفلسطيني، واعتقال الفلسطينيين في عدد من معسكرات الاعتقال العنصرية، فضلا عن أنه– أي الجدار– يقدم مشهدا مكثفا لسيرة الاحتلال ونهب الأرض والتوسع الاستعماري، ويشكل أبشع محاولة من نوعها لترسيم الحدود من جانب واحد، ولمنع تحقيق الحل الدائم على اساس دولتين متجاورتين، حتى كما تؤكد مصادر السلطة والفصائل والمنظمات والجمعيات الفلسطينية.

بلا مبالغة أو تهويل يمكن أن نضع خطوطا مشددة تحت اهم استخلاص مترتب على جدار الفصل والعزل العنصري الصهيوني في الضفة الغربية، وهو أن هذا الجدار ينتج عمليا هناك على الأرض الفلسطينية نكبة فلسطينية كبيرة أخرى تضاف إلى النكبات السابقة، أو ربما نكبات فلسطينية متعددة تتوزع على مساحة الضفة، أو ربما أكثر من ذلك، فالجدار ينتج جملة من النكبات تساوي عدد المدن والقرى الفلسطينية المتضررة منه.

أكد الباحث الفلسطيني جمال جمعة القادم من المدينة المقدسة في محاضرة له في منتدى بيت المقدس "أن جدار العزل العنصري يساوي نكبة فلسطينية ثالثة، إذ أسفر ويسفر عن عمليات تدمير وتجريف وضم من جهة، وعن تهجير صامت لآلاف الفلسطينيين من جهة ثانية، وعن تكريس خريطة المستعمرات اليهودية المنتشرة داخل الجدار وخارجه من جهة ثالثة".

عزز الباحث جمعة قراءته لتداعيات الجدار الكارثية بكمٍ كبير من المعلومات والصور، واعتبر أن الجدار بمثابة المرحلة الأخيرة في المخطط الاستعماري الصهيوني بعد إقامة المستعمرات والمعسكرات.

وفق خطة شارون الاستيطانية التي تعود إلى عام ١٩٧٨م فإن خريطة الجدار التي يجري نحتها بلا توقف على امتداد تلال الضفة الغربية وسهولها تحقق وتكرس معظم أهداف شارون–أولمرت الاحتلال التاريخية والإستراتيجية التي يمكن تكثيفها كما يلي:

أولا: تكريس الأهداف والمضامين الإستراتيجية الاستيطانية للمشروع الصهيوني على كامل مساحة فلسطين.

ثانيا: تكريس السيطرة الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر.

ثالثا: محاصرة من تبقى من الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين، وعزلهم، وفصلهم خارجيا بانتزاعهم من جسمهم وعمقهم العربي، وفصلهم داخليا أيضا عن بعضهم بعضا: الضفة والقطاع مثلا عن فلسطين ١٩٤٨م، والضفة عن القطاع، إضافة إلى تقطيع أوصال جسم الضفة بواسطة الكتل الاستيطانية والجدران الأساسية والالتفافية، وعدم إتاحة أي تواصل بين هذه المناطق إلا عبر عدد قليل من الجسور والأنفاق والطرق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

رابعا: إنهاء كافة المطالب والطموحات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية، وإنهاء النزاع استنادا إلى هذه الخريطة الاستيطانية، وبعد أن يستسلم الفلسطينيون حسب مخططه استسلاما كاملا لآلة الحرب والاجتياحات والدم والدمار الإسرائيلية.

خامسا: إرساء وفرض للمحددات الجغرافية والسياسية لـ "اتفاق انتقالي طويل الأمد" حمله شارون في جعبته منذ سنوات طويلة، ويواصله أولمرت بعده، وذلك باعتراف الشرعيات المطلوبة له، وهي الفلسطينية والعربية والدولية .

في هذه المضامين والأهداف التي يكرسها جدار العزل الصهيوني كانت ياعيل موشيه ديان قد كتبت في صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية تقول: "إذا كانت عملية الفصل تعني انفصالا كاملا، فإن ذلك يعني عمليا إنشاء (غيتو) فلسطيني، وإذا كان الدافع وراء

فكرة الفصل الاعتبارات الأمنية فقط، فإن ذلك يعني فرض إغلاق دائم على الفلسطينيين، وهذا استمرار للاحتلال بوسائل أشد عدائية وفتكا".

يتبين لنا في الخلاصة المكثفة الواضحة الصارخة لمن يريد أن يقرأ جيدا، أننا عمليا أمام خطة وجدار فصل وعزل، وأمام خطة "انفصال وتجميع"، وأمام مخطط "ترسيم لحدود "مزعومة، تشكل كلها من جهة أولى تصعيدا حربيا قمعيا تنكيليا تركيعيا ضد الشعب الفلسطيني، وتشكل من جهة ثانية تصعيدا حربيا عنصريا تطهيريا يستهدف عزل الفلسطينيين ومحاصرتهم في إطار "معازلهم وكانتوناتهم" العنصرية، وفرض أكبر قدر وأوسع عقوبات جماعية وأشدها ضدهم بغية إخضاعهم معنويا وسياسيا، بينما تستهدف من جهة ثالثة تكريس مضامين المشروع الصهيوني بالهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وتهويدها، إلى جانب فصل الشعب الفلسطيني وعزله وتقطيع أوصاله في إطار "معازل" في أضيق مساحة ممكنة تبقى مفاتيحها مرهونة بيد دولة الاحتلال وقواته، وصولا بذلك من جهة رابعة إلى إعدام مقومات بناء الدولة الفلسطينية السيادية.

فقصة الجدار إذن ، وترابطها الإستراتيجي مع "الانفصال والتجميع"، وكذلك مع مخطط "ترسيم الحدود الإسرائيلية" قصة إستراتيجية بمنتهى الخطورة؛ لأن كل هذه المعادلات مجتمعة تنتج نكبة فلسطينية كبيرة جديدة، تفرخ بدورها نكبات صغيرة يومية مستمرة، تُحَقَّق وتُكَرَّس فيه صيغة "الجغرافيا الاستيطانية والحكم الذاتي للتجمعات السكانية العربية"، في الوقت الذي تُجْهِز فيه تماما على مقومات إقامة الدولة الفلسطينية، وما يؤكد ذلك المعطيات المتراكمة على الأرض الفلسطينية هناك.

كل ذلك يجري في وضح النهار، وعلى مرأى من المجتمع الدولي كله، وتحت غطاء الولايات المتحدة ودعمها، والأشد هَوْلاً أن ذلك يتم في ظل تهافت العرب على الخريطة والتسوية المستحيلة.

حق العودة في الفكر السياسي الإسرائيلي

تَحمِلنا الاشتراطات والخطوط الحمراء الإسرائيلية المتعلقة بمبادرة السلام العربية وبالبند المتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين على نحو حصري إلى فتح ملف الخطاب السياسي-الإعلامي الإسرائيلي تجاه قضية اللاجئين وحق العودة.

فمنذ البدايات الأولى لنشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في أعقاب نكبة ١٩٤٨م، تبنت القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية سياسة منهجية واضحة راسخة وخطابا إعلاميا سافرا لم يتغير حتى يومنا هذا، ملخصه رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين رفضاً مطلقاً، والعمل على تصفية هذه القضية التي يجمع الإسرائيليون جميعا على أنها تهدد دولتهم إستراتيجياً.

ومن هنا ما زال الإسرائيليون يتعاملون سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا مع قضية اللاجئين باعتبارها أخطر ملف خلفته حرب ١٩٤٨م، وباعتبارها قضية تثير الرعب وهواجس الأمن والخوف على مستقبل الدولة الإسرائيلية، ولذلك يصعب أن نرى مسؤولاً إسرائيلياً مستعداً لإرخاء أذنه لبحث مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وإنما فقط لبحث كيفية توطين اللاجئين والانتهاء منها مرة واحدة وإلى الأبد.

إن الخريطة السياسية الإسرائيلية برمتها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الحاخام إلى ميرتس ومن أصغر جندي إلى الجنرال ترفض مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

ولم يطرأ في الحقيقة- على مدى السنوات الماضية بما فيها سنوات المفاوضات السياسية العقيمة وصولاً إلى خريطة الطريق التي تبنتها الأطراف المعنية بالتسوية- لم يطرأ أي تغير في التثقيف السياسي والأيديولوجي الإسرائيلي تجاه حق العودة للاجئين، ولا في النظرة الإنسانية فضلا عن السياسية لهؤلاء اللاجئين، ولا في وسائل الإعلام. فالمجتمع الإسرائيلي الذي أقيم على الحراب والإرهاب لم يشهد أي تغير يمكن أن نتوقف عنده في هذه المسألة، وإن كانت هناك بعض الكتابات أو الأصوات الفردية النائية هنا أو هناك،

والتي خُنِقت أو اختنقت في مهدها، والتي طالبت بمنح الفلسطينيين حق العودة كما لليهود حق العودة.

وقد استند الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة للاجئين الفلسطينيين منذ البدايات الأولى إلى كم هائل متراكم من الأدبيات والتصريحات السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتصلة منذ تاريخ القضية.

ولعل أخطر معلومة لها صلة بالموقف الإسرائيلي هي التي وثقها الدكتور إيليا زريق في دراسته "اللاجئون الفلسطينيون والعملية السياسية" حيث قال[١١]:

"في الخامس من حزيران ١٩٤٨م التقى يوسف فايس مدير الصندوق القومي اليهودي دافيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل، واقترح خطة عملية تحول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مساكنهم، اشتملت على خلق حقائق تعمل على استحالة عودة اللاجئين، هي:

١. تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية.
٢. منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة، بما في ذلك الزراعة والحصاد.
٣. الحؤول دون قيام فراغ يجعل اليهود يستوطنون في عدد من المدن والقرى العربية المهجورة.
٤. إصدار قوانين تمنع عودة اللاجئين.
٥. النهوض بحملة دعاية تمنع عودة اللاجئين.
٦. مساعدة الدول العربية في استيعاب اللاجئين.

وافق بن غوريون على مكونات الخطة كلها، باستثناء بندها الأخير الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في اجتماع عقد في ٢٦ آب ١٩٤٨م، إذ أعلن أنه ينبغي ألا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة؛ لأنهم سيؤلفون طابوراً خامساً، وأن على الدول العربية أن ترعى شؤونهم، وعلى إسرائيل ألا تذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية.

بعد ذلك بأسابيع رفض أول وزير خارجية لإسرائيل موشيه شرتوك شاريت- عبر وسائل الإعلام- توصيات الكونت فولك برنادوت[١٢] بعودة اللاجئين[١٣].

تمادى الموقف الإسرائيلي وتطاول وتجاوز كل القوانين والمواثيق والخطوط الحمراء بمطالبته الفلسطينيين "بالتنازل عن حق العودة إذا ما أرادوا التوصل إلى تسوية سياسية".

عبر الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي الجنرال احتياط شلومو غازيت عن هذه المواقف تماماً- وهي عملياً مواقف الحكومات الإسرائيلية- حينما كتب في صحيفة معاريف الإسرائيلية قائلاً:

"كل من يريد حلاً للنـزاع الإسرائيلي العربي يعرف جيداً أنه لن يكون هناك أي حل حقيقي إذا لم تحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، يوجد في المنطقة ملايين اللاجئين ظلوا دون بيت أو حل منذ ١٩٤٨م، وهؤلاء ضحايا الحرب وضحايا التحريض السياسي العربي"، ويستخلص غازيت: "إن تنازلاً عربياً فلسطينياً في هذه النقطة، ستعتبره دليلاً قاطعاً على تسليم الجانب العربي بوجود إسرائيل، ويأسهم من إمكانية تصفيتها".

وعبر عاموس جلبوع- وهو باحث إستراتيجي أيضاً- في مقالة نشرتها صحيفة معاريف عن ذات الفحوى والبعد إذ قال: "إن حق العودة للفلسطينيين يعني وبشكل واضح نهاية الدولة الصهيونية".

في السياق ذاته اشترط موشيه شاحاك وزير الطاقة الإسرائيلي في حينه "التنازل الفلسطيني عن حق العودة ووقف الإرهاب شرطا للدخول في مفاوضات"[١٤].

وذلك لأن هذا الحق كما قال أروي أفنيري- أحد أبرز أقطاب معسكر السلام الإسرائيلي- في مقالة له نشرت في مجلة "هعولام هزية": "يثير الرعب لدى الإسرائيليين".

ولذلك أيضاً كتب عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين ومنهم د. يوحنان بادر في معاريف متسائلين: "من سيوافق من الإسرائيليين على حق العودة للاجئين الفلسطينيين"، وكتب جدعون ليفي في هآرتس عن رعب العودة قائلاً: "طالما أن

الفلسطيني يطرح موضوع حق العودة فإن الإسرائيلي يشير قائلاً: ها هو الدليل القاطع بأن لا حل للنزاع، وأنه ليس هناك من نتحدث معه، فهم يريدون يافا...".

هكذا نرى عبر هذه الجولة المكثفة في الفكر السياسي الإسرائيلي والمقترحات والمشاريع السياسية والإعلامية الإسرائيلية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، أن تلك المقترحات والأفكار والمشاريع تحظى قبل كل شيء بتأييد معظم الإجماع السياسي الإسرائيلي إن لم يكن كله، وهي تدعو تماماً إلى تصفية ملف اللاجئين وإنهائه بأي وسيلة متاحة، إما عن طريق التوطين والتأهيل، أو عن طريق التعويضات. واستناداً إلى هذه الأرضية الفكرية السياسية الإسرائيلية، واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الإصرار على أن يتنازل الفلسطينيون والعرب عن حق العودة للاجئين شرطا مسبقا للدخول في المفاوضات السياسية. واستناداً إلى الأرضية ذاتها فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تبدي استعداداً لبحث قضية اللاجئين أو التجاوب معها بأي شكل.

يستدعي هذا من الفلسطينيين والعرب البحث هنا عن وسائل أخرى مجدية، دون المراهنة على المفاوضات العقيمة التي لم تحرك جنديا صهيونيا عن أرض القدس مثلا ولن تحرك، ولن تعيد لاجئا فلسطينيا إلى وطنه وبيته هناك في فلسطين ١٩٤٨م.

تفكيك النص الفلسطيني

ربما يكون هذا المصطلح هو الأدق إلى حد كبير في وصف المشهد الفلسطيني الراهن وتداعياته المحتملة، فتفكيك النص الوحدوي النضالي الكفاحي الصمودي الفلسطيني كان من أهم أهداف الاحتلال الإستراتيجية وأخطرها على الإطلاق، ولعل ما جرى ويجري اليوم إنما يحقق لهم هذا الهدف المرعب الذي قد يترتب عليه- فلسطينيا- أسئلة وجودية تتعلق بمصير القضية والمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

تقول بعض التعليقات المختلفة في العناوين: "فلسطين تنشطر: غزة حماس وضفة عباس"، و"إسرائيل تحتفل بأربعين الاحتلال، والفلسطينيون يغرقون في الاقتتال". وتؤكد القوى والفعاليات الوطنية الفلسطينية: "أن الاقتتال ألحق العار ببطولات شعبنا

وقضيته العادلة". وبينما يعلن قيادي جهادي أن: "الصراع الداخلي حرف بنادق المقاومين عن العدو الإسرائيلي"، يضيف قيادي جهادي آخر مخاطبا المتقاتلين: "ما تقومون به هي الحرب الحرام التي تبعثر كرامتنا وتصفي فلسطيننا". وفي حين تتحدث التقارير عن "الفرار من الوطن... وسيناريو العراق يتكرر في غزة"، وتقول عناوين فلسطينية: "إن حماس تحرر غزة... والمنتصر مهزوم والضحية فلسطين"، وتعلن مصادر فلسطينية "أن فتنة غزة مقامرة بمستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، يكثف لنا محلل إسرائيلي المشهد قائلا: إسرائيل تسجل انتصاراً بعد عمليات الاغتيال المتبادلة بين فتح وحماس في غزة".

إذا أردت أن تعرف مدى كارثية التطورات والأحداث التصعيدية الفلسطينية الأخيرة، ومدى تفاقم المأزق الفلسطيني الشامل فانظر لأنياب العدو، وإذا أردت أن تقرأ التداعيات الحقيقية لمثل هذه الأحداث، وهذا المأزق فانظر في مرآة العدو: المرآة الإسرائيلية، فالذي يرضي جنرالات الاحتلال والاستيطان والدم والتدمير وجرائم الحرب ويريحهم ويسعدهم، يكون بالتأكيد أمرا مزعجا وخطيرا فلسطينيا وعربيا، وهذه المعادلة صحيحة إلى أبعد الحدود.

هجوم يتركز على الرئيس الفلسطيني

بعد كل الحروب الأمريكية التدميرية في العراق والمنطقة، وبعد كل الحروب الإسرائيلية العدوانية الشاملة في فلسطين ولبنان، بل وفي ظل استعدادات وتهديدات إسرائيلية متجددة لشن مزيد من الحروب ضد غزة ولبنان، نفاجأ عمليا بهجوم سلامي جديد عريض- أمريكي إسرائيلي أوروبي رباعي- يستهدف الملف الفلسطيني، ويتركز على شخص الرئيس الفلسطيني على نحو حصري، إذ لن تسير المساعدات والتسهيلات وعملية السلام إلا عبر الرئيس عباس، ولذلك أخذوا يتنافسون في التصريحات على ضرورة دعم الرئيس وتعزيز سلطته.

اتسعت في إسرائيل في الآونة الاخيرة الدعوات للشروع بمفاوضات مع الرئيس الفلسطيني، وقد صدرت مثل هذه الدعوات في الأشهر الأخيرة، ولكنها في هذه الأيام باتت تتفاعل بقوة على أجندة الحكومة والأحزاب الإسرائيلية.

لو قدم أبو مازن رؤوس حماس

ربما يكون حنان كريستال معلق الشؤون الحزبية في الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية قد كثف لنا الرؤية الإسرائيلية للرئيس الفلسطيني قائلا: "لو قام أبو مازن بتقديم رؤوس قادة حماس والجهاد الاسلامي لأولمرت على طبق من فضة، فإن الأخير غير قادر على التقدم خطوة حقيقية واحدة في اتجاه التوصل لتسوية القضية الفلسطينية".

وفي هذا الصدد تحدثت المصادر الإعلامية مؤخرا عن "أن الإسرائيليين أخذوا يتذكرون مقولات شارون: عباس صوص صغير لم ينبت له ريش بعد"[١٥]. بل إن جلعاد شارون نجل شارون ذهب أبعد من ذلك في وصف الرئيس الفلسطيني قائلا: "إن زغب الصوص لن يتحول إلى فروة أسد"[١٦].

السلام قعقعة بلا طحين

الواضح الملموس الماثل أمامنا على الأرض إذن أننا في المشهد الفلسطيني أمام زخم متزايد من الأفكار والمقترحات والمشاريع التسووية، وخاصة الإسرائيلية، وأمام خطين متوازيين لا يلتقيان على الإطلاق، الخط الذي يطلق عليه عملية المفاوضات والسلام، والخط الآخر وهو التطبيقات والإجراءات الإسرائيلية على الأرض التي تنسف– بمنتهى القسوة– كل شعارات السلام المزعوم ومؤتمراته وفعالياته.

هذه هي السياسة الإسرائيلية في جوهرها، تطلق العنان لكل شعارات السلام ولقاءاته وقممه الثنائية أو الثلاثية أو الرباعية مع العرب، في الوقت الذي لا يتوقف فيه البلدوزر من جهة عن بناء حقائق الأمر الواقع الاستيطاني التهويدي الإلحاقي على الأرض التي لا يمكن لأي تسوية سياسية أن تخلعها على الإطلاق ، ولا يتوقف فيه أيضا

من جهة ثانية عن التجريف والتخريب والهدم الشامل لمقومات الصمود والبقاء الفلسطيني وللبنى التحتية الاستقلالية الفلسطينية.

عندما يعلن الرئيس أبو مازن في مقابلة خاصة في معاريف ٢٦/٠٧/٢٠٠٧م أن: "بوش وعد بتسوية دائمة في غضون سنة"، وعندما يعلن وزيرا خارجية مصر والأردن في أعقاب زيارتهما لإسرائيل- بغية تسويق المبادرة العربية- "أنهما استشعرا استعدادا إيجابيا لدى إسرائيل"[١٧]. فإننا نصاب بالدهشة الاستنكارية البالغة، إذ يعلم الجميع أن لا رصيد حقيقيا على الأرض لهذه التصريحات الإعلامية.

مقترحات أولمرت

أمطرنا أولمرت وقادة إسرائيل في الآونة الأخيرة بسلسلة من التصريحات التي تبدو أنها سَلامية تعكس نوايا إسرائيلية حقيقية للتنازل والسلام، فقال مثلا: يتعين على إسرائيل الانسحاب من مناطق كثيرة بالضفة المحتلة[١٨]. ثم جاء باتفاق مبادئ مع الفلسطينيين، متجاهلا المبادرة العربية، فعرض على الفلسطينيين اقتراحاً بالتفاوض لإنجاز اتفاق مبادئ جديد يؤجل مرة أخرى القضايا الأساسية، وقابل المبادرة العربية المحمولة على كف الدبلوماسية المصرية- الأردنية بالرفض، وجوهر اقتراحه أنه يريد إعادة إنتاج اتفاق المبادئ مع الفلسطينيين بعد نحو أربعة عشر عاما من اتفاق المبادئ الأول، وجاء في العرض: "**١**- إقامة دولة فلسطينية على ٩٠٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.**٢**- تبادل مناطق تعويضا عن ضم تكتلات استيطانية كبيرة في الضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية.**٣**- إقامة تواصل جغرافي بين الضفة الغربية عن طريق نفق، لمنع الصدام، وللحفاظ على الأمن، وأن إسرائيل أيضا ستطالب بتعويضها بمساحة مماثلة لتلك التي تستخدم لبناء النفق داخل أراضيها.**٤**-البحث عن طريقة تمكن الفلسطينيين من عرض أجزاء من القدس الشرقية عاصمة لهم[١٩].

عاد أولمرت وكذّب «هآرتس» وتراجع عن اقتراح الـ ٩٠٪، إذ نفت الحكومة الإسرائيلية تقديم أولمرت اقتراحاً بالانسحاب من ٩٠٪ من أراضي الضفة الغربية وحفر

نفق يربط بينها وبين قطاع غزة[٢٠]. وعن المبادرة العربية فقد أبلغ أولمرت مصر والأردن قبوله بالمبادرة العربية شرط شطب حق العودة[٢١].

إذا أضفنا لهذه المعطيات جملة من التسريبات الإسرائيلية الأخرى– عن بيرس الذي قال: "فرصة السلام الحالية لن تدوم طويلا"، وعن حاييم رامون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي تحدث عن "انسحاب من معظم المناطق"، وغيره حول الاستعداد الإسرائيلي– فإنه قد ينتج عند العالم أن القصة حقيقية فعلا.

أفكار بيريز للتسوية

لم يتأخر العجوز المخضرم شمعون بيريز عن أولمرت وليفني، فحسب الخطة التي عرضها "اعتبر أن الحل الدائم مع الفلسطينيين سينتهي إلى إيجاد صيغ قانونية لقضية اللاجئين، وتسليم الفلسطينيين الضواحي العربية النائية لمدينة القدس، ورفع أي علم عربي أو إسلامي فوق مجمع المساجد، والحفاظ على الكتل الاستيطانية الرئيسية، مع إمكانية إجراء تبادل سكاني بين بعض المستوطنات وقرى عربية داخل الخط الأخضر، للتقليل من الخطر الديمغرافي العربي، والحفاظ على أغلبية يهودية"، ودعا بيريز في الوقت نفسه إلى "الامتناع إسرائيليا عن استخدام مصطلح "حدود عام ٦٧" وتجنّب الحديث عن نسب مئوية من الأرض". واقترح في خطته "أن تعتمد المرحلة الأولى من التسوية على معادلة "الأسرى مقابل الأمن"، على "أن يتم الإفراج عن أسرى فلسطينيين على مراحل بما يتناسب مع إنجازات الفلسطينيين في الجانب الأمني وبموازاة التقدم في الإصلاحات وبناء المؤسسات الأمنية الفلسطينية"، موضحا أن "هذا المسار أفضل من نقل مناطق سيطرة للفلسطينيين الذين يعترفون أنهم غير ناضجين في الوقت الراهن لتولي المسؤولية على المناطق الفلسطينية". أما عن القدس فيقول: "يحصل الفلسطينيون على الضواحي العربية النائية للقدس، ويبقى الحوض المقدس على حاله ، بينما تتولى كل ديانة مسؤولية إدارة أماكنها المقدسة"، ولم يستبعد بيريز دراسة إمكانية "رفع علم عربي ما على الأقصى، سعودي أو إسلامي".

الجنرال باراك يستبعد التسوية

أما وزير الدفاع الجنرال احتياط إيهود باراك فكان أكثر وضوحا من أولمرت وبيريز في تعاطيه مع القضايا وشرح منطقه للتسوية على نحو مباشر، إذ "استبعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين خلال السنوات الخمس القادمة"؛ لأنه "لا يمكن دراسة فكرة الانفصال عن الفلسطينيين قبل توفير الحماية للإسرائيليين من الصواريخ، بدءاً من القسام وانتهاء بصواريخ شهاب"، وقد رفض باراك أمورا منها تفكيك الحواجز في الضفة الغربية معتبرا "أن الأولوية بالنسبة له هي توفير الأمن للإسرائيليين"، مضيفا "إن موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، بتأييده للتسوية مع الفلسطينيين منقطع عن الواقع"، معربا عن شكه في" قدرة القيادة الفلسطينية على توفير الأمن لإسرائيل في حالة التوصل إلى تسوية[٢٢].

في قصة السلام الإسرائيلي نعود إلى حنان كريستال، معلق الشؤون الحزبية في الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلي باللغة العبرية الذي قال: "لو قام أبو مازن بتقديم رؤوس قادة حماس والجهاد الإسلامي لأولمرت على طبق من فضة، فإن الأخير غير قادر على التقدم خطوة حقيقية واحدة في اتجاه التوصل لتسوية القضية الفلسطينية[٢٣]. وكان جدعون ليفي المحلل في هآرتس قد كتب حول هذه الحقيقة تحت عنوان: "إسرائيل لا تريد السلام" يقول: "حانت لحظة الحقيقة، وهذا يجب أن يقال: إسرائيل لا تريد السلام، انتهت ترسانة الذرائع، مخزن الرفض بات فارغا، وإذا كان القبول- لجملة حجج إسرائيل وشروطها "لا شريك"، و"لم يحن الوقت"- ممكنا حتى وقت أخير مضى فإن الصورة الناشئة الآن لا تدع أي مجال للشك، فقناع إسرائيل المحب للسلام يمزق تماما، ومن الآن فصاعدا يقال: لا محبة ولا سلام[٢٤]. أما تومي لبيد فكتب في معاريف ٢٠٠٧/٠٧/١٨م يتحدث عن "لعبة أوهام السلام في الشرق الأوسط".

الحقيقة الكبيرة أن البلدوزر والاستيطان التهويدي والاجتياحات والتجريفات والاجتثاثات والاغتيالات والاعتقالات التي يقارفونها هناك على مدار الساعة ضد كل شيء عربي إنما تبدد كل الفرص وكل الآمال التي يعقدها بعضهم على قصة السلام.

فمعطيات اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي والمختصة في متابعة شؤون الاستيطان تفيد "أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يقترب من ٤٥٠ ألفا، في حين وصل عدد المستوطنات إلى ٢٥٥، والبؤر الاستيطانية إلى ١٦. وتؤكد بيانات نشرتها حركة (السلام الآن) الإسرائيلية أن مساحة منطقة نفوذ مستوطنة معاليه أدوميم القريبة من القدس تبلغ وحدها ٤٨ ألف دونم، أي أقل من منطقة نفوذ تل أبيب بقليل. وبينت أن ٩٪ فقط من مناطق نفوذ المستوطنات مستخدمة للبناء، مشيرة إلى أن ٩٠٪ من المستوطنات توسعت وسيطرت على مناطق أخرى خارج منطقة نفوذها بعد عام ١٩٩٣م وحتى الآن[٢٥].

تفيد تقارير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني من جهة ثانية إلى "أن القواعد والمناطق العسكرية المغلقة والمستوطنات تشغل نحو ٢١٪ من مساحة الضفة الغربية، في حين يبلغ طول الطرق الالتفافية الرابطة بين المستوطنات نحو ٧٠٠ كلم، أما الجدار الفاصل فقد التهم قرابة ١٠٪ من مساحة الضفة[٢٦].

هذا الواقع والتسارع الاستيطاني يبدد حلم الدولة المنشودة على ٣٨٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة نحو ٦ آلاف كلم٢، وتسيطر المستوطنات والطرق الالتفافية على ٦٥٪ منها، وبذلك تصبح الدولة الفلسطينية مستحيلة.

لقد أعلن عمرو موسى في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الإسبانى ميجيل موراتينوس قائلا: "إننا نسمع قعقة ولا نرى طحنا في عملية السلام[٢٧].

هذه هي إذن الحقيقة الكبيرة الصارخة التي يفترض أن يتوقف عندها الفلسطينيون والعرب: نسمع قعقعة وجعجعة ولا نرى طحينا، وكل قصة المفاوضات والسلام أكذوبة كبرى.

الهوامش

[١]. عن الوكالات وعرب ٤٨، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٢]. عن وكالات ١٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.

[٣]. عن يديعوت أحرونوت ١٠/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٤]. عن فلسطين اليوم ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

[٥]. عن المحلل صالح النعيمي.

[٦]. عن صحيفة هآرتس العبرية ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[٧]. عن صحيفة هآرتس العبرية ٥/ ٢/ ٢٠٠٤م.

[٨]. صحيفة يديعوت أحرنوت ١٦/ ٧/ ٢٠٠٢م.

[٩]. عن هآرتس ٣/ ١١/ ٢٠٠١م.

[١٠]. يديعوت أحرونوت ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٢م.

[١١]. الدستور الأردنية ٢٨/ ٩/ ١٩٩٧م.

[١٢]. وسيط الأمم المتحدة الذي انتدب إلى فلسطين للتوصل إلى تسوية سلمية فيها ، ولضمان أمن سكانها وسلامتهم.

[١٣]. في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٦، الملحق٢، بتاريخ ١٤ أيار ١٩٤٨م.

[١٤]. عن صحيفة هآرتس.

[١٥]. عن فلسطين اليوم ١٧/ ٠٦/ ٢٠٠٧م.

[١٦]. يديعوت أحرونوت ٠٣/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٧]. عن وكالات ١٨/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٨]. عن الصحف العبرية ٢٢/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[١٩]. عن هآرتس والصحف العبرية ٢٥/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٠]. عن الصحف العبرية ٢٧/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢١]. عن الإذاعة العبرية ٢٨/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٢]. عن يديعوت أحرونوت ١١/ ٨/ ٢٠٠٧م.

[٢٣]. المصادر العبرية ٢٥/ ٠٦/ ٢٠٠٧م.

[٢٤]. عن هآرتس ٢٨/ ٠٤/ ٢٠٠٧م.

[٢٥]. عن فلسطين اليوم ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.

[٢٦]. المصدر نفسه.

[٢٧]. عن وكالات ٢٩/ ٠٧/ ٢٠٠٧م.